وبطبيعة الحال فان كلامه عن « الحل المنفرد » موجه الى امريكا بصورة رئيسية لذلك لم يظهر الوزير كثيرا من التعاطف مع زيارة روجرز للمنطقة . وشدد على الدور الاوروبي في موضوع التسوية السلمية بقوله ان الاتفاق بين الدولتين الكبيرتين ضروري ولكنه غير كاف بالنظر الى المصالح العريضة التي تشملها التسوية ، لذلك ستواصل فرنسا الضغط من اجل تحقيق عمل مشترك من قبل الدول الاربع الكبرى ، لانه اذا تمكنت هذه الدول من الاتفاق فيما بينها على مبادىء التسوية سيكون من المتعذر على اي طرف من الاطراف معارضتها او عرقلتها . بعبارة اخرى ، عاد الوزير الى طرح الموقف الفرنسي المعروف والقائل بضرورة فرض التسوية السلمية على دول المنطقة من الخارج ومن قبل الدول الاربع الكبرى بعد اتفاقها وتقديمها للضمانات اللازمة لاستمرار السلام ودوامه ، وهو موقف تعارضه اسرائيل والولايات المتحدة بشدة ويحبذه الجانب العربي والسوفياتي . وكرر وزراء خارجية الدول الاوروبية طرح مواقفهم هذه في الاجتماع الوزاري لاتحاد اوروبا الغربية الذي عقد مؤخرا لبحث مواضيع شملت قضايا الاستراتيجية في البحر الابيض المتوسط ووضع الصراع في الشرق الاوسط .

على صعيد هيئة الامم المتحدة قامت اللجنة الدولية المختصة بالتحقيق في انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في المناطق العربية المحتلة بزيارة الاردن ولبنان وسوريا ومصر حيث استمعت الى افادات عدد من الشهود المبعدين من الضفة الغربية والخارجين من سجون اسرائيل بغية اعداد تقريرها الذي سيقدم الى الامين العام يوثانت في المستقبل القريب . وكانت اللجنة قد اعلنت ان اسرائيل رفضت من جديد التعاون معها ومنعتها من زيارة الاراضي المحتلة على الرغم من ان الجمعية العامة لهيئة الامم كانت قد طلبت من اسرائيل في دورتها السابقة استقبال اللجنة الدولية والتعاون معها . واعلنت اللجنة عند انتهاء عملها في المنطقة انها ستسعى الى ايجاد هيئة محايدة ومستقلة تقوم بالكشف عن حالة السجناء في اسرائيل والدول العربية وتتأكد من حسن معاملتهم ، كما سيكون لها صلاحية الاشراف على ما يجري في المناطق المحتلة بغية حماية سكانها . كذلك وجهت اللجنة تهمة الى اسرائيل تتلخص في انه بالرغم من ادعاء دولة الاحتلال امتلاك وثائق تدحض تعذيب المعتقلين وخرق حقوق الانسان فقد رفضت اطلاع اللجنة على اي من هذه الوثائق المزعومة. ووافق اجتماع القمة لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد في النصف الثاني من حزيران المنصرم على مطالبة اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة الى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧ . كما امتدح الاجتماع الموقف المصري الايجابي من مسألة التسوية السلمية ومهمة يارينغ ، واستنكر الموقف الاسرائيلي السلبي من مقترحات الوسيط الدولي لاحلال السلام في الشرق الاوسط . كذلك كلف المجتمعون الامبراطور هيلاسلاسي والرئيس الموريتاني ولدالدادا تشكيل لجنة من رؤساء الدول الافريقية مهمتها استخدام نفوذها لدى اسرائيل لاقناعها بتسهيل مساعي التسوية السلمية وتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وجدير بالذكر ان ٣٩ دولة افريقية اشتركت في هذا الاجتماع ، وأنه هذه هي المرة الاولى التي تتخذ فيها المنظمة الافريقية قرارا صريحا وقويا بتأييد الموقف المصري وبشجب الموقف الاسرائيلي وبالدعوة الى الانسحاب الكلي من الاراضي العربية المحتلة . قد يكون لمثل هذه المقررات اهمية خاصة بالنسبة للحكومات العربية ومشاريعها الا انها نذير بالخطر بالنسبة للقوى التحررية الفلسطينية والعربية وما يمكن ان يكون لديها من مشاريع ثورية على صعيد المنطقة كلها .

ص. ج. ع.